فإن لم ترد بها معنى الظن واردت بها الحكاية كسرت كما أنك تقول: زيد منطلق تريد اللفظ ولا تريد الظن[1].

نخلص من هذا إلى أن ان تكسر إذا كانت محكية بالقول، أما إذا وقعت خبراً عن قول وخبرها قول فاعل القولين واحد نحو أول ما أقول أو أول قولي أني أحمد الله، فأنت بالخيار بين الفتح والكسر والفتح على تقدير حمد الله[2]. وذهب الفارسي إلى جواز حذف الخبر وان حكيت بالقول الذي في الصلة أي أول ما أقول أني أحمد الله موجود.

وأجازه الأستاذ أبو بكر ويراه ابن خروف بعيداً في اللفظ والمعنى، وأن سيبويه لم يعرض له.

وقال ابن خروف في باب «أم منقطعة»: وقوله أعندك زيد أم لا؟

قال الأستاذ أبو بكر؛ لا يعادل بين الجواب والمسألة فأضرب عن الأول والمعنى أعندك زيد أم ليس عندك، ومبناه على السؤال عن الأول ثم أدركه مثل ذلك في أنه ليس عنده فأتى بأم وأراد معنى بل والهمزة وقال لو كانت أم لا على حد اتصال لكانت كقوله تعالى: ﴿أأنذرتهم أم لم تنذرهم﴾ فهذا نص منه بجواز المعادلة فيها إذا بنى كلامه عليها وتقدير المعادلة فيها: أي هذين كان، فقول الأستاذ: لا يعادل بين الجواب والمسألة لا معنى له..

ويجب أن نوضح هنا أن أم المعادلة قد تتقدم عليها عمزة التسوية نحو ﴿سواء عليهم استغفرت لهم أم لم تستغفر لهم﴾ [المنافقون 6].

أو تتقدم عليها همزة يطلب بها التعيين نحو أزيد في الدار أم عمرو؟

وتسمى في كلا النوعين متصلة لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر.. وهناك فروق نلاحظها في الاستعمال بين الاستفهام والتسوية أحدهما أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جواباً لأن المعنى

---

(1) الهمع 1/138.

(2) المقتضب 2/349.